التعارض في القواعد النحوية
شمولية وتكامل أم تناقض في التقعيد؟

أستاذ دكتور

علاء إسماعيل الحمزاوي

قسم اللغة العربية بكلية الآداب ـ جامعة المنيا

مقدمـة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله .. سبحانك اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

وبعـد:

فهذا البحث يتناول جملة من مظاهر التعارض في القواعد النحوية الأصولية . من وجهة نظري . وقد دفعني إليه أني كنت أعد بحثا عن " ***أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني***"، وذهبت أفسّر للقارئ مفهوم (الصناعة)، ولماذا نُعت بها نحونا العربي؟ هل لأنه حرفة، بصرف النظر عن مدى استحقاقها لصفة الجودة، فالصناعة حرفة أو لأنه يتسم بالإحكام والإتقان؟ فهما من صفات الصناعة، كما في قوله تعالى: "صنع الله الذي أتقن كل شيء"، وأنا مطمئن سلفا إلى أن نحونا العربي يتسم بالإحكام والإتقان، وزاد اطمئناني لما وجدت د.تمام حسان قد وصف النحو بأنه صناعة؛ لأنه تتوافر فيه خصائص العلم المضبوط: **الموضوعية والشمول والاقتصاد والتماسك** ، ثم قال عن التماسك: "فإذا عرفنا أن النحو نظام تتشابك فيه العلاقات العضوية؛ حتى يصبح بهذا التشابك بنية جامعة مانعة، لا يستطاع نفي شيء منها ولا إضافة شيء إليها علمنا أن هذا النظام المحكم لا يمكن أن يتسم بالتناقض؛ إذ لو تطرق إليه التناقض ما صلح للتطبيق"[1].

لكن سرعان ما تحول الاطمئنان إلى شك؛ إذ كنت أقرأ في **خصائص ابن جني** ، فلفت نظري جملة من الأبواب توحي بالتعارض في التقعيد، مثل " **نقض العادة** "[2]، فاستوقفني هذا الأمر، وذهبت أفكر فيما قاله د.تمام حسان وما ذكره ابن جني في خصائصه! وتزامن هذا مع قراءة كتاب "**القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية** " الذي تناول فيه صاحبه بالتحليل النقدي مجموعة من "قواعد الضبط اللغوي"، وهو يُشعِر

---

[1] انظر: د.تمام حسان: الأصول 62 والتناقض يقابله الانسجام بين القواعد.

[2] انظر: ابن جني: الخصائص 214/2

القارئ . باقتناع . أن ثمة تناقضا بين القواعد النحوية[1].

كما ذكر بعض الباحثين أن النحاة الأوائل . مثل ابن إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر . حمّلوا كلام العرب ما لا يطيق، وأن بحرا من الاضطراب اتسم به القياس في النحو العربي[2].

ومما يعضد القول بالاضطراب والتعارض في التقعيد النحوي قول بعض النحويين: "إن العرب يشترطون في باب شيئا، ويشترطون في باب آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط"[3].

وربما يكون أهمَّ مما سبق دعوةُ ابن مضاء الأندلسي إلى إلغاء شطر كبير من الأصول النحوية التي أقام عليها النحاة البناء النحوي مثل: نظرية العامل والقياس والعلل (الثواني والثوالث) والتمارين غير العملية؛ مما دعا د.شوقي ضيف إلى النداء بأن نحونا العربي بحاجة إلى "**تصنيف جديد**"[4].

وهذا ما أقلقني، وكاد يزيغ اطمئناني بأن نحونا متماسك البنيان، ومع ذلك فلم أستطع أن أتمسك برأي منهما نافيا الآخر، وطرحت على نفسي هذا التساؤل: هل ثمة تعارض حقا في القواعد؟ وإذا كان كذلك فهل هو من باب الشمولية والتكامل في النظام النحوي لوصف لهجات العرب أو هو اضطراب وتناقض في التقعيد وقع فيه النحاة ؟!

وأنا مؤمن بأنه لا اكتمال لرؤية ولا نفاذ لحُكم إلا بعد قراءة متأنية في تراثنا النحوي للوقوف على حقيقة الأمر؛ فأعدت قراءة بعض المصادر النحوية؛ بحثا عن مظاهر للتعارض في التقعيد، فوقفت على جملة من القواعد المتعارضة.

---

[1] صاحبه د.أحمد عبدالعظيم عبدالغني. وأنصح بقراءة الكتاب للتعرف على وجهة نظر المؤلف.

[2] انظر: د.محمد عيد: أصول النحو العربي 79 ، 83

[3] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 263/1

[4] راجع كتاب "الرد على النحاة" ص 24 ، 35 ، 38 ، 43 ، 46

وقد صنفت القواعد النحوية صنفين: قواعد للضبط اللغوي، وهي **قواعد التبويب**"، ويمكن أن نصطلح عليها بـ" **قواعد الوظائف النحوية** "، وقواعد لضبط هذه القواعد، وهي "**قواعد التوجيه**"، أو ما يسمى بـ"**القواعد الأصولية**".

وقد رأيت أن تكون الدراسة في **(القواعد الأصولية أو قواعد التوجيه)**؛ لأنها تمثل الإطار العام لهيكل البناء النحوي، تدور في فلكه قواعد التبويب، وهي تحدد الغاية من النحو متمثلة في ثلاثة أهداف: (الصواب وأمن اللبس وتحقيق الفائدة)، وقواعد التوجيه بالنسبة لقواعد التبويب كالدستور بالنسبة للقانون على حد تعبير الدكتور تمام حسان[1].

فضلا عن ذلك فإن (قواعد التبويب النحوي) كان بعضها محور دراسة الدكتور أحمد عبدالعظيم، وقد خلص منها إلى أن السمة الغالبة على النحو العربي هي التناقض، فما يثبته النحاةُ في بابٍ ينكرونه في بابٍ آخر، وكلامه مقنع للقارئ![2]

ولن تستقصي الدراسة جميع مظاهر التعارض في القواعد الأصولية، وإنما تقف عند جملة منها تسمح للباحث والقارئ بإبداء الرأي، لكني أحب أن أشير في البداية إلى نماذج من قواعد التبويب؛ للوقوف على الفرق بينهما.

---

[1] انظر: كتابه الأصول 209

[2] خلص د.أحمد عبدالعظيم إلى حكمه من خلال تحليل دقيق لكلام النحاة، ومن خلال قراءتي للكتاب تبين لي أن مما اعتمد عليه المؤلف في إثبات التناقض تعدد اللهجات والاختلاف بين المدارس النحوية، وفي اعتقادي أن التناقض الحقيقي يثبت حينما يكون في فكر العالم الواحد أو المدرسة الواحدة، لكن مما يعضد رأي المؤلف أن ما وصل إلينا من تقعيد قد أطلق عليه بشكل عام "**النحو العربي**"، والمفترض أن أي تقعيد ينبغي أن يتسم بالاطراد والانسجام، بمعنى أنه يطرد في التطبيق، وينسجم بعضه مع بعض، فهل القواعد التي سجلها النحاة بمختلف مدارسهم تتسم بالاطراد والانسجام؟ وهل تصلح أن يطلق عليها "النحو العربي"؟

نماذج من قواعد التبويب المتعارضة

(الزيادة في الفعل للتعدي) X (الزيادة في الفعل لنقص التعدية)[1]

(أفعلَ فهو مُفعِل وهو مُفعَل) X (أفعلَ فهو فاعل وهو مفعول)[2]

(التنوين دليل التنكير) X (التنوين دليل التمكين)[3]

---

[1] المعتاد أنه إذا كان (فَعَلَ) غير متعد كان (أفعلَ) متعديا، نحو: قام زيد وأقمته، فإن كان فعلٌ متعديا إلى مفعول واحد تعدى بالهمزة إلى اثنين، نحو: طعم زيد خبزا وأطعمته خبزا، غير أن هذه القاعدة انتقضت من طريقين: أحدهما تعاقب (فعَل وأفعلَ) على المعنى الواحد، نحو: جدّ في الأمر وأجدّ فيه، وسحته الله وأسحته، والآخر أن ثمة ضربا من اللغة جاء مناقضا؛ حيث جاء (فعَل) متعديا و(أفعَلَ) غير متعد، نحو: أنزفت البئرُ إذا ذهب ماؤها ونزفتها، وأقشع الغيمُ وقشعته الريحُ، فهذا نقض عادة الاستعمال. (انظر: الخصائص 214/2).

[2] المعروف في التقعيد أن اسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل)، ومن الرباعي على وزن (مُفعِل)، واسم المفعول من الثلاثي على وزن (مفعول) ومن الرباعي على وزن (مُفعَل)؛ لذلك من نقض المعتاد أن يجيء اسم الفاعل من (أفعل) على وزن (فاعل)، نحو: أدرس فهو دارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ومنه قوله تعالى: "وأرسلنا الرياح لواقح" وقياسه (ملاقح)، كذلك من نقض المعتاد أن يجيء اسم المفعول من الرباعي على وزن (مفعول)، مثل: أحببته فهو محبوب، وأجنّه الله فهو مجنون، وأزكمه فهو مزكوم. (انظر: الخصائص 214/2)

[3] المعتاد أن التنوين دليل التنكير، كما أن الإضافة دليل التعريف، وهو يدخل الكلام للتفرقة بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده؛ ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين؛ تنبيها على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلّ من الكلام؛ لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص، وما لا يتصور فيه الإضافة كالمضمر والمبهم لا ينون، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام؛ ولذلك فمن التناقض أن يلحق التنوين العلَم للدلالة على أنه متمكن أمكن. (ابن جني: الخصائص 65/3 والسهيلي: نتائج الفكر 87 والسيوطي: الأشباه والنظائر 229/1)

التعارض الأول

حمل الفرع على الأصل

حمل الأصل على الفرع

القياس هو "حمل غير معلوم على معلوم في الحكم إثباتا أو نفيا بأمر جامع بينهما"، أو "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[1]، وهو أحد الأدلة الإجمالية التي اعتمد عليها النحاة في ضبط قواعد التبويب النحوي[2]؛ ولذا قيل: النحو كله قياس، أو على حد قول الكسائي: "إنما النحو قياس يتبع" [3]، وأركانه أربعة: المقيس عليه والمقيس والعلة والحكم.

وأول أنواع القياس النحوي "**حمل الفرع على الأصل**" ، وهذا هو المقبول منطقيا في التقعيد النحوي؛ لأن الأصل هو المنقول المسموع من العرب في زمن الاحتجاج، ومعياره الاطراد والكثرة والشيوع، فهو الغالب أو الكثير أو الشائع، المطرد في كلامهم، فهو قوي، والفرع المقيس هو غير المسموع؛ فهو ضعيف بالنسبة للأصل، ولا يجوز أن يكون أقوى منه [4]، بل لا يُسوَّى بينهما [5]، وحمل الأضعف على الأقوى أولى من حمل الأقوى على الأضعف[6]، وقد ساق له النحاة أمثلة كثيرة، منها أنهم حملوا (نائب الفاعل) على (الفاعل) في الحكم وهو الرفع، وعلة ذلك هي الإسناد[7]، ومنها إعطاؤهم

---

[1] انظر: الغزالي: المستصفى280 والأنباري: لمع الأدلة 45

[2] الأدلة نوعان: أصلية وهي السماع والقياس والإجماع والاستصحاب، وفرعية مثل الاستقراء والاستحسان. للمزيد انظر: السيوطي: الاقتراح 124، 228 وما بعدها

[3] انظر: د.محمود فجال: الإصباح في شرح الاقتراح 175

[4] انظر: الأنباري: الإنصاف م 22 ص 176، م 77 ص 563

[5] انظر: الأنباري: الإنصاف م8 ص 67

[6] انظر: الأنباري: لمع الأدلة 101

[7] انظر: السيوطي: الاقتراح 217 والنحاة قاسوا (نائب الفاعل) على (الفاعل)، وكلاهما مطرد في كلام العرب بالصورة نفسها؛ لإيجاد العلاقة بينهما في الحكم المعروف سلفا لهما وهو الرفع.

علامة الجر (الياء) للنصب في المثنى وجمع المذكر؛ لأن كليهما فضلة، وأن الياء أصل للجر، ومنها إعطاؤهم الكسرة علامة الجر الأصلية لنصب جمع المؤنث، ولا ضرورة لذلك كما يقول بعضهم[1].

وفي تناقض مع الرأي السابق يرى بعض النحاة أن استواء الجر والنصب في المظهر نحو (رأيت الزيدين) و(مررت بالزيدين) بسبب استوائهما في المضمر، نحو (رأيتك ومررت بك)، وإنما كان هذا الموضع للمضمر؛ لأنه عارٍ من الإعراب، فجاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره، وليس كذلك المظهر؛ لأن باب الإظهار يجب أن يكون موسوما بالإعراب؛ فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية وإن كان المظهر هو الأصل[2].

وفي سياق آخر قرر النحاة أن (**الفرع أحط رتبة من الأصل**) وأن (**الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الأصول**) ، وقالوا: "**يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع**"، و"**تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع**"، و"**الفرع يتبع الأصل ولا يخالفه إلا لمقتضٍ**"[3]، وبذلك عللوا عدم جواز كثير من التراكيب، فمثلا علّلوا عدم تقديم خبر إنّ وأخواتها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا عن الأفعال في العمل، فانحطت عن درجة الأفعال، كما قالوا بأن (لا) النافية تعمل عمل (إنّ) بشروط؛ لأنها فرع عليها، فوجب أن تنحط عنها، وقالوا: (لا) فرع على (إنّ)، و(إنّ) فرع على (كان)، والفروع تنقص عن الأصول؛ فلذلك فـ(لا) لم تقوَ على العمل في الخبر؛ إذ كانت فرعَ فرعٍ، كما عللوا حمل نصب جمع المؤنث على جرّه مع إمكان دخول

---

[1] انظر: ابن جني: الخصائص 111/1

[2] انظر: الخصائص 355/2 ومن الأدلة على أن المظهر هو الأصل أن الكوفيين قالوا برفع الضمير في (لولاك) ونحوه؛ لأن المظهر الذي قام الضمير مقامه مرفوع. (الاقتراح 326)

[3] انظر: الأنباري: الإنصاف 27 ص 229 السيوطي: الأشباه والنظائر 313/1 ود.تمام حسان: الأصول 147

النصب فيه؛ لئلا يكون الفرع أوسع مجالا من الأصل[1].

ورغم كل القواعد السابقة التي تؤكد قوة الأصول على الفروع، وضع نحاتنا قاعدة تعارضها، هي قاعدة "**حمل الأصل على الفرع**"؛ بل قالوا: إن "**الفروع قد تكثر وتطرد، حتى تصير كالأصول** "، فتشبّه الأصولُ بها، وقالوا: " **قد يكثر الفرع ويقل الأصل** "[2]، وساقوا لذلك أمثلة كثيرة، منها: حذف الحروف للجزم وهي أصول؛ حملا على حذف الحركات وهي فروع، وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف وعلى الحرف في البناء، وهو أصل عليهما، وحمل (ليس) و(عسى) في عدم التصرف على (ما) و(لعل)، كما حُملت (ما) على (ليس) في العمل.

ومنه حمل الجر على النصب في الممنوع من الصرف، والجر عندهم أصل والنصب فرع، يقول السيوطي: "وكما حُمِل النصب على الجر في المثنى والجمع حُمل الجر على النصب في ما لا ينصرف"[3].

ومن حمل الأصل على الفرع تشبيها له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع تجويز سيبويه جرَّ كلمة (الوجه) في قولهم: (هذا الحسنُ الوجهِ) حملا على جر (الرجل) في قولهم: (هذا الضاربُ الرجلِ) الذي إنما جاز فيه الجر تشبيها بـ(الحسن الوجه)[4].

وما ذهب إليه سيبويه هنا لم تنطق به العرب، وإنما سوّغ له ذلك رؤيته بأن العرب إذا شبهت شيئا بشيء فحملته على حكمه عادت فحملت الآخر على حكم صاحبه؛ تثبيتا لهما وتتميما لمعنى الشبه بينهما.

ويعلق ابن جني على رأي سيبويه قائلا: إن "جر (الوجه) عند سيبويه جائز من موضعين: أحدهما بإضافة (الحسن) إليه، والآخر تشبيه له بـ(الضارب الرجلِ)، مع أن الجر في (الرجل) إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إياه بـ(الحسن الوجهِ)، لكن لما

---

[1] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 312/1

[2] انظر: الخصائص 311/1 والإنصاف م 29 ص 246 والأشباه والنظائر 316/1

[3] انظر: د.محمود فجال : الإصباح في شرح الاقتراح 198

[4] انظر: السيوطي: الاقتراح 227 وابن الطيب الفاسي: فيض نشر الانشراح 787/2

اطّرد الجر في نحو (هذا الضاربُ الرجلِ والشاتمُ الغلامِ) صار كأنه أصل في بابه؛ حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد فشبّه (الحسن الوجهِ) بـ(الضارب الرجلِ)، وهذا يدلك على تمكّن الفروع عندهم؛ حتى إن أصولها التي أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدّته إليها وجعلته عطية منها لها"[1].

وتناول السيوطي هذه المسألة في مبحث (**دور العلة**)، ونقل عن ابن جني أن علّة جر (الوجه) هي التشبيه بـ(الضارب الرجلِ)، وعلة جر (الرجل) هي التشبيه بـ(الحسن الوجهِ)، وأضاف أن من أمثلة ذلك رأي المبرد بأن إسكان لام الفعل في نحو (ضَرَبْتُ) لحركة ما بعده من الضمير؛ لئلا تتوالى أربع حركات، وأن تحريك الضمير لسكون ما قبله[2].

ومع أن ابن جني يصف (**دور العلة**) بأنه نوع ظريف في العربية، أراه أنا من مظاهر التعارض؛ لأن العلة دارت بين حكمين، فحملت كلا منهما على الآخر، وأن النحوي اعتلّ لحكم مسألة ما بحكم مسألة أخرى، ثم دار فاعتل لحكم المسألة الثانية بحكم المسألة الأولى؛ ولذا يرى بعض الباحثين أن الدور باطل[3].

ويصف ابن جني (**حمل الأصل على الفرع**) بأنه باب طريف، يوجد في معاني العرب، كما يوجد في معاني الإعراب، وغرضه المبالغة، ومنه قول ذي الرمة:

ورمْلٍ كأوراكِ العذارَى قطعتُهُ إذا ألبسَتْهُ المظلماتُ الحنادسُ

فالشاعر قلَبَ العادة والعرف، فشبّه كثبان الأنقاء بأعجاز النساء، وهذا يخرج مخرج المبالغة، وهو من جَعْل الأصل فرعا والفرع أصلا، وهذا المعنى استعمله النحويون في صناعتهم، فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، ومن ذلك تشبيه سيبويه (الحسن الوجهِ) بـ(الضارب الرجلِ)[4].

---

[1] انظر: ابن جني: الخصائص 297/1

[2] انظر: ابن جني: الخصائص 183/1 والسيوطي: الاقتراح 270

[3] انظر: د.محمد السبيهين: اعتراض النحويين للدليل العقلي 144

[4] انظر: ابن جني: الخصائص 300/1

ولست موافقا على أن الصفة المشبهة محمولة على اسم الفاعل في الجر، بل العكس هو الصحيح، يقول الفارقي: "تقول: (الحسنُ الوجهَ) تشبيها بـ(الضارب الرجلَ)، وتقول: (الضاربُ الرجلِ) تشبيها بـ(الحسن الوجهِ)، فكما حُملت الصفة على اسم الفاعل في النصب، وأصلها الجر، حُمل اسم الفاعل عليها في الجر، والوجه فيه النصب، هذا متى كان المفعول فيه الألف واللام، فإن لم تكن فيه نحو (الضارب زيدا)، فلا يكون فيه غير النصب" [1]، كما أني لست مقتنعا بأن الحروف أصول للحركات في الإعراب، بل العكس هو الصحيح، وإن كانت الحروف هي الأصول في البناء اللفظي للكلمات.

وهذا يعني أن الشيء قد يكون أصلا لشيء من وجه وهو فرع له من وجه آخر، وهذا ما قرره الأنباري في قوله: "الفرع يكون فرعا لأصل من وجه، وهو أصل لشيء ما من وجه آخر، مثل اسم الفاعل فهو فرع للفعل وأصل للصفة المشبهة، وإنما يقع التناقض حينما يكون فرعا من الوجه الذي يكون فيه أصلا"[2].

وفي ذلك تناقض مع رأي النحاة بأن حمل المضارع على اسم الفاعل في الإعراب هو حمل فرع على أصل، وحمل اسم الفاعل على المضارع في الإعمال هو حمل أصل على فرع؛ لأنهم يرون أن اسم الفاعل أصل للفعل في الإعراب، والفعل أدنى منه؛ لأنه مخبر به، والاسم مخبر به وعنه، والأدنى فرع على الأعلى [3]، ويقول سيبويه: إن "العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكّنت ذلك الشبه الذي لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا المضارع بالاسم فأعربوه، تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه"[4].

---

[1] انظر: الفارقي: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب 291

[2] انظر: الأنباري: لمع الأدلة 125 وأكد ذلك السيوطي. انظر: الاقتراح 241، 291، 331

[3] هذا هو رأي البصريين. انظر: ابن السراج: الأصول 52/1 الأنباري: أسرار العربية 24 والعكبري: التبيين 153 و اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 500

[4] انظر: السيوطي: الاقتراح 227 وابن الطيب الفاسي: فيض نشر الانشراح 788/2 وجدير بالذكر

ويبدو أن د.تمام حسان مقتنع بكلام النحويين، فقدم تعليلا وجيها للخروج من التعارض، فعرّف (المقيس عليه) بأنه ذلك المطّرد في السماع الموافق لقاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو قاعدة فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف [1]، وقال: "إن المقيس عليه قد يختلف عن الأصل، فشرطه الاطراد لا مطابقة الأصل"[2].

بيد أن التسليم بهذا التعليل يقودنا إلى التساؤل: كيف يكون الكلام مطردا وهو فرع؟ ألا يتناقض هذا ومفهوم القياس في الفكر النحوي بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه؟!

وللخروج من هذا التعارض ينبغي أن نسلّم بأن الشيء يصلح أن يكون فرعا لشيء ما من وجه ويكون أصلا له من وجه آخر، فالفعل أصل في الإعمال[3]، والاسم أصل في الإعراب[4]، وبالتالي فإعراب الفعل هو من حمل الفرع على الأصل، وإعمال اسم الفاعل هو من حمل الفرع على الأصل، وحمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل في الإعمال هو حمل فرع على أصل.

أن النحاة حينما أعملوا اسم الفاعل عمل الفعل قيدوه بقيود أوقعتهم في تناقض؛ حيث اشترطوا ألا يكون مصغرا ولا موصوفا؛ لأن التصغير والوصف من خصائص الأسماء، فالفعل لا يصغر ولا يوصف، لكنهم في الوقت ذاته اشترطوا أن يكون اسم الفاعل منونا أو محلى بـ(أل)، وكلاهما من خصائص الأسماء! ويبدو أنهم أحسوا بهذا التناقض، فوجدوا مخرجا لـ(أل)؛ إذ زعموا أنها موصول، ولم يجدوا مخرجا للتنوين؛ فسكتوا عنه. انظر: شرح ابن عقيل 106/3 وما بعدها، والحلواني: أصول النحو العربي 209

[1] انظر: تمام حسان: الأصول 170

[2] انظر: تمام حسان: الأصول 204

[3] انظر: الأنباري: الإنصاف م 18 ص 162 والعكبري: التبيين 240، 260

[4] انظر: ابن السراج: الأصول 52/1 والعكبري: التبيين 153

التعارض الثاني

حمل الكلام على نظيره

حمل الكلام على نقيضه

من القواعد الأصولية التي أرساها النحاة قاعدة "**الحمل على النظير**"، ومن أمثلتها قولهم: الحُدّاث جماعة يتحدثون، وهو جمع على غير قياس؛ حملا على نظيره (سامر وسُمّار)، فإن السُمّار يتحدثون[1].

والحمل على النظير يكون في اللفظ والمعنى، فمن أمثلة الحمل على النظير في اللفظ توكيد المضارع بـ(النون) بعد (لا) النافية، حملا لها في اللفظ على (لا) الناهية، ومن أمثلة الحمل على النظير في المعنى: جواز قولهم: (غير قائم الزيدان) حملا على قولهم: (ما قام الزيدان)؛ لأنه في معناه[2].

لكن هذه القاعدة تعارضها قاعدة أخرى، وهي (**حمل الكلام على نقيضه**)، يقول الأنباري: "إنهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره" [3]، ومن أمثلته رأي بعضهم بأن حرف التعريف اللام وحدها؛ لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين، فكذلك نقيضه، وهو التعريف حرف واحد؛ قياسا لأحد النقيضين على الآخر؛ ولذلك كانت ساكنة كالتنوين [4]، ومما حُمِل على النظير والنقيض معا إعراب (أيّ) شرطا واستفهاما، خلافا لجميع أخواتها من أدوات الشرط والاستفهام ومن أمثلتها شرطا قوله تعالى: "أيّا ما تدعو فله الأسماء الحسنى"، واستفهاما قوله: "أيكم زادته هذه إيمانا"، فهي معربة حملا نظيرتها (بعض) وعلى نقيضتها (كلّ) [5]، وقيل: إنها أعربت

---

[1] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 215/1

[2] انظر: السيوطي: الاقتراح 231، 232

[3] انظر: الأنباري: الإنصاف م 23 ص 186، م 53 ص 367

[4] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 229/1

[5] انظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 134/2 والسيوطي: الاقتراح 234

للزومها الإضافة، والإضافة ترد الأشياء إلى أصولها، والأصل في الأسماء الإعراب، ولذلك ما لا ينصرف إذا أضيف انصرف وجُرّ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف والجر[1].

ويمكن أن نُدخِل هنا قاعدة أصولية أخرى هي (**ورود الشيء مع نظيره وروده مع نقيضه**)، ومن أمثلتها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة، نحو: رجل علامة وامرأة علامة، ورجل همزة وامرأة همزة، فالهاء للمبالغة والغاية، ومنها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة، نحو: رجل خصم وامرأة خصم، ورجل عدل وامرأة عدل، والوصف المذكر هنا أتى الموصوف من قبل المصدرية، فمعنى (رجل عدل) أنه وصف بجميع الجنس مبالغة[2].

وهذا التعارض لا تناقض فيه؛ وإنما جاء لتفسير ظاهرة أو التأكيد على حكم نحوي، لكن يبدو من خلال الأمثلة التي ساقها النحاة أن الأصول والفروع والنظائر والأضداد وردت بشكل مطرد في كلام العرب، ولا أدري على أي أساس حكم النحاة على كلام ما بأنه (مقيس) يقاس على أصل أو نظير أو نقيض؟! فمثلا وردت (أيّ) الاستفهامية والشرطية في فصيح كلام العرب، بل في لغة القرآن معربة بشكل مطرد [3] مثل (كل) و(بعض)، فعلى أي أساس حمل النحاة (أيّ) على (كل) و(بعض) في الإعراب، وكلها مطردة في الاستعمال؟! هل يكفي لجعلها فرعا أن أخواتها من أسماء الشرط والاستفهام مبنية؟

---

[1] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 83/1 والرأي بأن (أيّ) أعربت للزومها الإضافة يردّه إعرابها في قوله تعالى (أيًّا ما تدعو فله الأسماء الحسنى)، فهي معربة غير مضافة، والتنوين عوض عن الإضافة، فالتقدير: أي الدعاءين أو أي الاسمين.

[2] ذكرها ابن جني في الخصائص 201/2

[3] جدير بالذكر أن (أيّ) الموصولية اختلف النحاة فيها، فبينما قال البصريون بإعرابها قال الكوفيون ببنائها، ولكلٍ دليله وشواهده، ففي قوله تعالى: "ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا" قرئت (أيهم) بالضم والفتح. انظر: ابن هشام: أوضح المسالك 137/1

التعارض الثالث

الكثرة مناط القياس

جواز القياس على القليل ورفضه على الكثير

سبق القول بأن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه،؛ ولذا قيل: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب [1]، وعرّف العلماء المنقول بأنه "الكلام العربي الفصيح المنقول نقلا صحيحا إلى حد الكثرة" [2]، فالكثرة شرط في المنقول الذي يُحمل عليه غيره، وقد تمسك النحاة بهذا الشرط، فرفضوا ظواهر لغوية لقلتها، وهذا ما تؤكده نصوص كثيرة، منها أن أبا عمرو سئل: ماذا تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات[3]، وقال الفارسي: "وفي ترك الأكثر ضرب من الاستيحاش" [4]، وفي تفسير قوله تعالى: "لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه" قال الأخفش: "لغوت تلغو، مثل محوت تمحو، وبعض العرب يقول: لَغِيَ يَلغَى، وهي قبيحة قليلة" [5]، وفي كتاب سيبويه: "والوجه كل شاة وسلختها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلها راتعين؛ لأن هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس" [6]، ولعل موقف سيبويه في المسألة الزنبورية خير دليل على رفض القياس على القليل؛ إذ رفض أن يأتي المعرّف منصوبا بعد (إذا) الفجائية؛ لأنه مخالف للكثير الشائع المطرد في لغة العرب.

---

[1] انظر: الفارسي: التكملة 181 والأنباري: الإعراب في جدل الإعراب 95

[2] انظر: ابن الطيب الفاسي: فيض نشر الانشراح 740/2 والكثرة نوعان: كثرة مطلقة مطردة، وكثرة نسبية غير مطردة. انظر: حسن الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو 76، 77

[3] انظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 39 وللنص أكثر من رواية، انظر في ذلك: سعيد الأفغاني: في أصول النحو 72 ود.فتحي عبدالفتاح: النزعة المنطقية في النحو 18.

[4] انظر: الحلواني: أصول النحو 71 نقلا عن الحجة لأبي علي الفارسي

[5] انظر: الأخفش: معاني القرآن 280

[6] انظر: الحلواني: أصول النحو العربي 71 نقلا عن كتاب سيبويه.

ولذا كان من القواعد الأصولية عند النحاة أن (**المقيس عليه لا يكون شاذا خارجا عن سَنَن القياس)**[1]، وأن **(الشواذ لا تورد نقضا على القواعد المطردة)**[2]، وأن **(الشاذ النادر لا يقاس عليه والقليل لا يُعتَدّ به)**[3]، وأن **(حمل الأقل على الأكثر أولى من حمل الأكثر على الأقل)**[4]، وهذه الأخيرة بنوا عليها كثيرا من الأحكام، فمثلا منعوا (رحمان) من الصرف، وإن لم يكن له (فعلى)؛ لأن ما لا ينصرف من (فعلان) أكثر، ورأوا أن إعراب الاسم بعد (لولا) مبتدأً أولى من إعرابه فاعلا لفعل مضمر؛ لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل، والحمل على الأكثر أولى، وهذه القواعد الأصولية تعضد القول بأن **(الكثرة مناط القياس)** في التقعيد النحوي، فالقليل لا يعتد به.

ومع ذلك انتقض النحاة هذه القواعد بقاعدة (**جواز القياس على القليل ورفضه على الكثير)**؛ إذ قالوا: "ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له" [5]، بل إنهم أقروا **(قياس شاذ على شاذ)**، فحملوا النصب بـ(لم) على الجزم بـ(لن) [6]، وهذا الأمر يقودنا إلى التساؤل: كيف يتوافق القليل مع القياس ويخالفه الكثير؟ أليس القياس مبنيا على المسموع الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة؟ أليس في ذلك تناقض في الفكر النحوي؟ ولذلك اعتبر الأنباري الجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم) من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها[7].

---

[1] انظر: السيوطي: الاقتراح 220

[2] انظر: الأنباري: الإعراب في جدل الإعراب 107

[3] انظر: الأنباري: الإنصاف م 94 ص 666

[4] انظر: الأنباري: الإنصاف م 95 ص 669

[5] انظر: السيوطي: الاقتراح 223

[6] انظر: السيوطي: الاقتراح 233

[7] انظر: الإنصاف م 85 ص 615

ويبدو أن ابن جني أحسّ هذا الأمر، فعنوّن أحد أبواب الخصائص بهذه القاعدة الأصولية (**جواز القياس على القليل ورفضه على الكثير**)، قائلا: "هذا باب ظاهره التناقض، إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس"[1].

ويبدو من خلال كلام النحاة أن المقيس عليه شرطه الاطراد وإن كان قليلا، في كلام العرب، وذكروا أن من أمثلة ذلك قولهم في النسب إلى شَنُوءة: شَنَئيّ ، قياسا على (حنيفة فهو حنفي)، فلك أن تقول في الإضافة إلى قَتُوبة: قَتَبيّ ، وإلى رَكوبة: رَكَبي ، وإلى حَلوبة: حَلَبيّ قياسا على شَنَئيّ، وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها إياها من عدة أوجه: أحدها أن كل واحد من فعولة وفعيلة ثلاثي، ثم إن ثالث كل منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه، ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث، ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد، نحو: أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم، ومَشيّ ومشوّ، ونهيّ عن الشيء ونهوّ .. فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة، فكما قالوا: حنفيّ قياسا قالوا: شنئيّ قياسا أيضا .. والذي جاء في فعولة هو هذا الحرف (شنوءة)، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا فلا غرو ولا ملام[2].

---

[1] انظر: ابن جني: الخصائص 115/1

[2] يقول الشاطبي: "المعتمد في القياس عند واضعيه الأولين إنما هو اتباع صلب كلام العرب وما هو الأكثر فيه؛ فنظروا إلى ما كثر كثرة مسترسلة الاستعمال فضبطوه ضبطا ينقاس ويتكلم بمثله؛ لأنه من صريح كلامهم، وما وجدوه من ذلك لم يكثر كثرة توازي تلك الكثرة ولم يشع في الاستعمال نظروا: هل له من معارض في قياس كلامهم أم لا؟ فما لم يكن له معارض أجروا فيه القياس أيضا، لأنهم علموا أن العرب لو استعملت مثله لكان على هذا القياس، كما قالوا في النسب إلى فعولة: فَعَليّ، ولم يذكروا منه في السماع إلا شنئيا في شنوءة، فقاسوا عليه أمثاله لعدم المعارض له، فصار بمثابة الكلي الذي لم يوجد من جزئياته إلا واحد كشمس وقمر " انظر: المقاصد الشافية 180/4

وأما ما هو أكثر من باب (شنئيّ) ، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يكن هو على قياس فقولهم في ثقيف : ثقفيّ ، وفي قريش: قرشيّ ، وفي سُليم: سُلميّ ، فهذا وإن كان أكثر من (شنئيّ) فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجيز على هذا في سعيد: سعديّ ولا في كريم: كرميّ .. فقد بَرَد في اليد من هذا الموضع قانون يُحمل عليه، ويردّ غيره إليه [1]، ولنا أن نتساءل: لمَ لم يقس النحاة على (استحوذ) وهي مستعملة بطراد في كلام العرب؟!

ولم يكتف النحاة بالقياس على القليل ورفضه على الكثير، بل أثبتوا أقيسة لم ترد لها نصوص، ومن أمثلة ذلك قولهم: "الأصل في العلَم المنقول أن يُحكَى أصله"، ولم يرد عن العرب علَم منقول عن جملة اسمية، لكنه بمقتضى القياس جائز[2].

وربما أدرك النحاة هذا التعارض، فأرادوا أن يتخلصوا منه بقاعدة أصولية تقول: "**إذا اطرد المقيس عليه في القياس وقلّ في السماع جاز القياس عليه؛ ترخصا في كثرة المسموع، وإذا كثر في السماع وخالف القياس، لم يجز أن نقيس عليه** "[3]، لكني أرى أن هذه القاعدة غير مستقيمة، ولا أملّ من التساؤل: كيف يكثر المسموع ولا يقاس عليه؟! أليست **الكثرة مناط القياس** ؟ أليس كثير المسموع جديرا بالقياس عليه؟ ولعل هذا مما يفسر القول بأن ثمة اضطرابا في التقعيد النحوي!

---

[1] انظر: ابن جني: الخصائص 115/1 ، 116 وعقد الفارسي بابا بعنوان "ما يطرد فيه الحذف في النسب"، قائلا: "هو كل اسم ثالثه ياء أو واو ساكنة، وآخره هاء التأنيث، وذلك نحو حنيفة وجهينة، تقول: حنفي وجهني، وكذلك شنوءة، تقول: شنئي مثل شنعي، وقد شذ شيء من هذا، فلم تحذف الياء منه، قالوا في عَميرة: عَميريّ وفي السليقة: سليقيّ، فإن كانت العين معتلة أو مضاعفة لم يحذفوا هذه الياء، فقالوا في حَويزة: حويزي، وفي شديدة: شديدي؛ كراهة اجتماع المثلين لو حذفت الياء". انظر: التكملة 258

[2] انظر: د.محمد عيد: أصول النحو العربي 122

[3] انظر: ابن جني: الخصائص 117/1 ود.تمام حسام: الأصول 170

ويمكن تفسير هذا التناقض بالقاعدة التوجيهية **(التغيير يأنس بالتغيير)**[1]، فياء النسب في (فعيلة) أدت إلى حذف التاء المربوطة، وحذف التاء أدى إلى حذف الياء الزائدة، وقيست (فعولة) على (فعيلة)، وصار الأمر فيهما مطردا؟

[1] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 160/1 ود.غريب نافع: القواعد الكلية والأصول العامة 41

التعارض الرابع

تعارض السماع والقيـاس

حينما قرر النحويون أن الأصول النحوية الأساسية أربعة (السماع والقياس والإجماع والاستصحاب) قرروا أن كلا من القياس والإجماع لابد له من مستند إلى السماع كما هما في الفقه، فلا يقاس إلا على حكم ثبت استعماله عن العرب [1]، ثم وجدوا كلاما مسموعا من العرب لا يقبله القياس؛ ومن ثم قسموا كلام العرب إلى أربعة أقسام: مطرد في الاستعمال والقياس، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وشاذ في الاستعمال والقياس[2]، وعقد ابن جني بابا في خصائصه بعنوان "**تعارض السماع والقياس** "، قائلا: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: (استحوذ عليهم الشيطان)، فهذا ليس بقياس، لكنه لابد من قبوله؛ لأنك تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع .. وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى استعماله، ومن ذلك (ما) التميمية، فهي أقوى قياسا، وإن كانت الحجازية أسير استعمالا" [3]، وقوة القياس آتية من أن (**ما**) حرف مشترك، ومن القواعد الأصولية أن " **حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل**".

والقاعدة تعد حكما من أحكام القياس؛ فيجب أن تكون مطردة في كلام العرب؛ ومن ثم لجأ النحاة إلى التأويل في المظاهر الكلامية التي جاءت مخالفة للقاعدة، وفي

---

[1] انظر: السيوطي: الاقتراح 124، 125، 140

[2] انظر: السيوطي: الاقتراح 165

[3] انظر: الخصائص 117/1 ويعلل ابن جني استعمال (استحوذ) بدلا من (استحاذ) بأنه بقي مصححا؛ ليكون دليلا على أصول ما غُيّر من نحوه كـ(استقام واستعان). الخصائص 398/1

ذلك تتجلى براعة الذهن النحوي، كما يقول د.محمد عيد، مستشهدا على ذلك بقول الأشموني: "وإنما عملت (ما) و(لا) و(إنْ) النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على (ليس)، على أن من العرب من يهملنّ على الأصل، وإنما لم تعمل (ها) التنبيه و(ال) المعرفة مع اختصاصها بالأسماء ولا (قد) و(السين) و(سوف) و(أحرف المضارعة) مع اختصاصهن بالأفعال؛ لتنزيلهن منزلة الجزء على مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه"[1].

ومع أن النحويين تميزوا ببراعة الذهن في تأويل بعض المظاهر الكلامية التي خالفت قواعد قياسهم، فإنهم في مواضع أخرى لم يحسنوا التقدير والتأويل، ومن أمثلة ذلك أنهم رفضوا أن ينصب اسم التفضيل المفعول به؛ لأنه ضعيف في العمل؛ ومن ثم أنكروا شواهد لغوية مخالفة للقاعدة، وأجهدوا أنفسهم في تأويلها، مثل قوله تعالى: "إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله. الأنعام 117"، حيث قيل: إن (مَن) مفعول به لفعل محذوف تقديره (يعلم)، وقيل: مبتدأ خبره ما بعده[2].

وصاغ ابن جني نصا توجيهيا، قال فيه: "إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير، تستعمل أيهما شئت"[3].

ثم استطرد قائلا: "وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاشٍ في الاستعمال وقوي في القياس، وأما ضعف

---

[1] انظر: د.محمد عيد: أصول النحو العربي 76 وحاشية الصبان على شرح الأشموني 363/1

[2] انظر: الفراء: معاني القرآن 238/1 والنحاس: إعراب القرآن 93/2 والألوسي: روح المعاني 357/8 وانظر: الحلواني: أصول النحو العربي 204

[3] انظر: الخصائص 124/1، 125

الشيء في القياس وقلته في الاستعمال فمرذول مطرح، غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل"[1].

وفي موضع آخر يعنون ابن جني بابا بـ **(امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس)**، قائلا: إن "ذلك يقع في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ، كاستغنائهم بقولهم: (ما أجود جوابه) عن قولهم: (ما أجوبه)، أو لأن قياسا آخر عارضه، فعاق عن استعمالهم إياه، وكاستغنائهم بـ(كاد زيد يقوم) عن قولهم: (كاد زيد قائما)، وربما خرج ذلك في كلامهم، نحو قولهم: (وما كدت آئبا)، ومما رفضوه استعمالا، وإن كان مسوغا قياسا (وذر) و(ودع)، واستغني عنهما بـ(ترك) [2]، ولم يفعلوا ذلك في المضارع والأمر منهما؛ فتعليلهم لافت للنظر!!

ثم عقد بابا بعنوان **(ورود الوفاق مع وجود الخلاف)** ذاكرًا أن منه قولهم: غاض الماء وغضته، سوّوا فيه بين المتعدي وغير المتعدي، ومثله: جبرتْ يده وجبرتُها، وعمَر المنزلُ وعمرتُه، ودان الرجل ودنته من الدين في معنى (أدنته)، وعليه جاء (مديون) في لغة التميميين، وهلك الشيء وهلكتُه، وسرحتِ الماشية وسرحتها، وزاد الشيء وزدته، وذرا الشيء وذروته، وخسف المكانُ وخسفه اللهُ .. فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردا في الاستعمال"[3].

ويعلل لذلك تعليلا بعيدا عن النحو . لعل فيه أثرا اعتزاليا . إذ يقول: "فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردا في الاستعمال، إلا أن له عندي وجها لأجله جاز، وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه، فهو وإن كان فاعلا فإنه لما كان معانا مُقدَرا صار كأن فعله لغيره، ألا ترى إلى قوله سبحانه: وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى"[4].

---

[1] انظر: الخصائص 126/1

[2] انظر: الخصائص 391/1 وما بعدها

[3] انظر: الخصائص 210/2 : 212

[4] انظر: الخصائص 213/2

ومن مخالفة القياس للاستعمال قولهم: "أقائم أخواك أم قاعدان"، فالقياس يوجب أن تقول: "أقائم أخواك أم قاعدٌ هما"، إلا أن العرب لا تقوله إلا (قاعدان)، فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله؛ ليعادل الجملة الأولى[1].

وعقد السيوطي بابا أسماه " **اختصار المختصر لا يجوز** "، قال فيه: إن "القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها؛ لأن وضعها للدلالة على المعاني، فإذا حُذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذي وُضعت له، وإذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى؛ ولأنهم جاءوا بالحروف اختصارا عن الجمل التي تدل معانيها عليها، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته؛ ومن ثم فالحروف لا تعمل في الفضلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك، وعلتهم في ذلك أنها تنوب عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار، فلو أعملوها لنقضوا ما أجمعوه وتراجعوا عما التزموه"[2].

وأكد السيوطي نصه السابق بنص آخر نقله عن ابن يعيش، يقول فيه: "حذف الحرف يأباه القياس؛ لأن الحروف إنما جيء بها اختصارا ونائبة عن الأفعال، فـ(ما) نائبة عن (أنفي)، وهمزة الاستفهام نائبة عن (أستفهم)، وحروف العطف نائبة عن (أعطف)، وحروف النداء نائبة عن (أنادي)، فإذا أخذتَ تحذفها كان اختصارا لمختصر وهو إجحاف، وليس الأصل في الحروف الحذف إلا أن يكون مضاعفا فيخفف، نحو (إنّ، لكنّ، ربّ)[3].

وكلام السيوطي وما نقله عن ابن يعيش يعارضه السماع، فـ(حرف المعنى) يمكن حذفه إذا دل عليه السياق واستقام بدونه التركيب، ويمكن زيادته لتأكيد المعنى، ففي قوله تعالى "واختار موسى قومه" حذف حرف (مِن)، وفي قولهم: "أمرتك الخير" حذف (الباء)، والسياق يدل على ذلك، وفي قوله تعالى: فبما رحمة من الله" (ما) زائدة؛

---

[1] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 255/1

[2] انظر: الأشباه والنظائر 40/1

[3] انظر: الأشباه والنظائر 41/1

لتأكيد المعنى؛ ولذا كان من الأفضل أن يكون العنوان "اختصار المختصر لا يجوز قياسا"؛ لأنه ورد به السماع.

ويبدو أن السيوطي انتبه لهذا الأمر؛ فذكر أن كلام ابن يعيش يتعارض مع حذف إحدى نوني الرفع والوقاية في مثل (أتحاجوني وتأمروني)، ونوني الوقاية وحروف النصب (إنّ وكأنّ ولكنّ)، وكذلك نوني الضمير وحروف النصب نحو (إنّا)، ونوني الرفع والتوكيد المشددة في نحو (لتضربُنّ)، ونوني الوقاية والإناث، وكذلك حذف إحدى التاءين في مضارع (تفعّل) نحو (تصدّى)[1].

ونقل السيوطي عن ابن جني أنه "إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قُدّم ما كثر استعماله؛ ولذلك قدمت اللغة الحجازية على اللغة التميمية؛ لأن الأولى أكثر استعمالا؛ ولذا نزل بها القرآن، وإن كانت التميمية أقوى قياسا"[2].

ويمكن صوغ قاعدة أصولية تقول: إن "**كثرة الاستعمال يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها**"، والشواهد عليها كثيرة، مثل: اختصاص لفظ الجلالة بزيادة ميم في آخره عند النداء (اللهم) وبدخول تاء القسم عليه (تالله)؛ لكثرة استعماله، ولا يجوز هذا في غيره من الأسماء، ولكثرة استعمال القسم حُذِف فعل القسم كثيرا، وربما حُذف المقسم به، ولكثرة الاستعمال حذفوا ياء المتكلم عند الإضافة (ربِّ، يا عبادِ)، وحذفوا التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن)، وتوسعوا في الظروف بالتقديم والفصل لكثرة استعمالها.

---

[1] انظر: الأشباه والنظائر 41/1

[2] انظر: الخصائص 117/1 والاقتراح 345 والمقصود باللغة الحجازية في النص (ما) النافية العاملة عمل (ليس)، ومثالها في القرآن (ما هذا بشرا).

التعارض الخامس

استصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة

استصحاب الأصل من أضعف الأدلـة

من القواعد الأصولية عند النحاة : " **استصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة** "[1]، ومعنى "الاستصحاب" استمرار الحكم وإبقاء ما كان على ما كان [2]، أي البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قِبل النحاة في التقعيد، وهو ما يسمى عندهم بـ" **أصل الوضع**"، ووصفهم إياه بـ"أنه من الأدلة المعتبرة" يعني أن ما جاء على أصله لا يحتاج إلى تعليل ولا استشهاد على صحته، ومن أمثلة ذلك الإعراب في الأسماء والبناء في الأفعال، وقد احتج البصريون بهذه القاعدة على عدم تركيب (كم)؛ لأن الأصلَ الإفرادُ، والتركيب فرع [3]، واستدل بها الكوفيون على أن الضمير في (لولاك) ونحوه مرفوع، قائلين: "أجمعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب" [4]، كما استثمرها ابن مالك في اعتراضه على رأي النحاة بأن (كان وأخواتها) تدل على الزمن ولا تدل على الحدث، قائلا: "إن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل"[5].

وقويت هذه القاعدة بقاعدة أصولية، تقول: **(من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل)** وأخرى تقول: **(من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل)**[6].

---

[1] انظر: الأنباري: لمع الأدلة 141

[2] انظر: ابن الطيب الفاسي: فيض نشر الانشراح 1057/2

[3] انظر: الأنباري: الإنصاف م 40 ص 300

[4] انظر: السيوطي: الاقتراح 325

[5] انظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 52، 53

[6] انظر: ابن الطيب الفاسي: نشر الانشراح 1058/2 ود.حسن الملخ: نظرية الأصل والفرع في

ومع ذلك فهذه القاعدة تعارضها قاعدة أخرى، تقول: " **استصحاب الأصل من أضعف الأدلة**"[1]، وأكد النحاة عدم جواز التمسك به ما وجد هناك دليل، وساقوا لذلك أمثلة، منها: عدم التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه[2]، كما لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم[3].

وهذا التعارض لا تناقض فيه، فالنحاة يصفون واقعا لغويا، وقد أرسوا قواعدهم الأصلية على غالب كلام العرب، واضعين نصب أعينهم غايتين: " **تحقيق الفائدة** " و"**أمن اللبس** "، فكل قاعدة وُضعت على أن تحقق هاتين الغايتين، فلما وُجد واقع لغوي يخالف الغالب من كلام العرب اضطُروا إلى الوقوف عنده، فما كان منه نادرا وصفوه بأنه "شاذ"، وما كان مطردا عدلوا لأجله عن " **القاعدة الأصلية** " إلى قاعدة "**كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل** "[4] بشرط "تحقيق الفائدة وأمن اللبس"،

النحو 80

[1] انظر: الأنباري: لمع الأدلة 142

[2] لا أدري ما الذي حمل النحاة على أن يجعلوا الحرف أصلا للاسم في البناء؛ فالحروف لا تقع في المواقع الإعرابية المختلفة نتيجة اختلاف العوامل، بل اعتقادهم بأن الحرف يحمل معنى مجردا أصالة اعتقاد ينقصه الدليل؛ فأسماء الاستفهام والشرط والموصول شريكة للحروف في ذلك، ولماذا حكموا على المثنى الإشاري والموصولي و(أي) الاستفهامية والشرطية بالإعراب خلافا لبقية أسماء الموصول والشرط والاستفهام؟ لذلك فكلامهم في هذا الشأن يحتاج إلى إعادة نظر. (ينظر: د.أحمد عبدالعظيم: القاعدة النحوية 39 وما بعدها).

[3] انظر: السيوطي: الاقتراح 326 والمضارعة يراها نحاة في الحركات والسكنات ويراها آخرون في تعدد المعاني، فكلاهما يقبل بصيغة واحدة بمعاني مختلفة، ولا يميزها إلا الإعراب، فقولنا: (ما أحسنْ زيدْ) بالإسكان يجعل التركيب محتملا للتعجب والنفي والاستفهام، وفي قولنا: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) احتمال النهي عن الفعلين معا أو النهي عن كل منهما على انفراده أو النهي عن الأول واستئناف الآخر، ولا يحدد المقصود إلا الإعراب، فإن أريد الأول نُصِب الفعل (يشرب)، وإن أريد الثاني جُزِم، وإن أريد الثالث رُفِع. انظر: الاقتراح 261

[4] انظر: الأنباري: الإنصاف م 72 ص 528

مؤكدين قوة قاعدة "العدول"، ولنأخذ مثالا قاعدة " **الأصل في الأفعال البناء** "، فلما وجدوا المضارع معربا لشبهه الاسم عدلوا عن القاعدة الأصلية مقررين أن "المضارع معرب"، وصار الاستصحاب ضعيفا، فصحّت عندهم القاعدتان المتعارضتان بلا تناقض حقيقي بينهما.

وقد أيّد د.تمام حسان النحاة في هاتين القاعدتين المتعارضتين، وهو يرى أن "الاستصحاب على ضعفه أقوى على أي حال من مجرد الاحتمال ومن الغالب ومن أبعد الأصلين ومن أقل الضرورتين فحشا" [1]، والباحث يتفق معه في أن الاستصحاب أقوى من الاحتمال وأبعد الأصلين وأقل الضرورتين، لكنه لم يفهم رأيه بأن الاستصحاب أقوى من الغالب، فالنحاة وضعوا قواعدهم على غالب كلام العرب، أي أن الاستصحاب لا يتعارض مع الغالب، لكنه يتعارض مع القليل، وإن كان القليل مطردا خضع لقاعدة تخالف قاعدة الاستصحاب، مثل قاعدة الترتيب بين العامل والمعمول، فالأصل أن "**رتبة العامل قبل رتبة المعمول**"، فإذا كان المعمول مما يجب له الصدارة مثل الاستفهام قُدّم على العامل، وضعفت قاعدة الاستصحاب، ومثل هذا يسمى عندهم "**تعارض الأصلين**"، فيقوى أحدهما ويضعف الآخر، وفي ألفية ابن مالك جملة من الأبيات، صدر كل منها يمثل القاعدة الأصلية، والعجز يمثل قاعدة العدول، ومن ذلك قوله[2]:

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا
ولا يجوز الابتدا بالنكره ما لم تفد كعند زيد نمره
ولا تجز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ما له أضيفا أو مثل جزئه فلا تحيفا

---

[1] انظر: د.تمام حسان: الأصول 204

[2] انظر: ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك 213/1، 215، 266/2

وقاعدة العدول إذا كانت مطردة في كلام العرب يقاس عليها، كما يقاس على القواعد الأصلية، فالمعول عليه هو الاطراد، وهذا ما أكدته عبارة الحضرمي ليونس بن حبيب المشهورة : "عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[1].

[1] انظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين 32

التعارض السادس

تعـارض العـلل

العلة هي أساس القياس، فهي الركن الثالث من أركانه، فلا يقاس شيء على شيء إلا بعلة بينهما، ويرى النحاة أن فصحاء العرب كانوا يدركون علل ما يقولون وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون؛ ومن ثم جعل النحاة "النص" مسلكا من مسالك العلة، واستشهدوا بقول الخليل: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها"[1]، وقد قسم النحاة القياس بالنظر إلى العلة ثلاثة أنواع: قياس علة وقياس طرد وقياس شبه[2]، وساقوا لكلٍ أمثلة، ومن خلال تلك الأمثلة يبدو لنا أن تقسيمهم غير مقنع، وبالتالي فهو غير مقبول؛ ولتوضيح ذلك نأخذ مثالا لكل نوع، فـ"**قياس العلة**" هو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل، كحمل "نائب الفاعل" على "الفاعل" في الرفع لعلة الإسناد، وكلامهم هذا مقنع مقبول، أما الكلام غير المقنع فقولهم في **قياس الطرد** . وهو حمل فرع على أصل بعلة غير مناسبة . بأن (ليس) مبنية؛ لاطراد البناء في الأفعال غير المتصرفة، وكان الأولى أن يعللوا ذلك بأن الأصل في الأفعال البناء، وكفى بها علة! بل ما جاء على الأصل لا يحتاج إلى تعليل، ولا يُسأل عن علته؛ وهذا ما قرروه في سياق آخر؛ حيث قالوا: (**من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل**)[3]، وكذلك غير مقنع قولهم في **قياس الشبه** . وهو حمل فرع على أصل لضرب من الشبه غير العلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل . بأن المضارع معرب؛ لشبهه اسم الفاعل في الحركات والسكنات وتعدد المعاني، وأنا أرى أن هذا الشبه علة لا تقلّ قوة عن علة الإسناد في الفاعل ونائبه؛ وربما يدفع هذا إلى القول

---

[1] انظر: السيوطي: الاقتراح 276

[2] انظر: السيوطي: الاقتراح 289، 291، 292

[3] انظر: السيوطي: الاقتراح 325 وابن الطيب الفاسي: نشر الانشراح 1058/2 وانظر: د.حسن الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو 80

بأن النحاة كانوا بحاجة إلى مزيد من الدقة في تحديد المصطلحات والمفاهيم ولاسيما العلل في صوغها وإحكام بنائها والحيطة لها [1]؛ فلو اجتهد مجتهد في إيجاد تعارض بين العلل لوجد إلى ذلك سبيلا، وقد ألمح ابن جني إلى هذا في قوله: "اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على تخصيص العلل، فإنها وإن تقدمت علل الفقه، فأكثرها يجري مجرى الفرق والتخفيف، فلو تكلّف متكلّف نقضها لكان ذلك ممكنا" [2]؛ وربما هذا ما دفع ابن حزم إلى أن يصف العلل النحوية بأنها فاسدة جدا[3].

ومن مظاهر تعارض العلل إعمال (**ما**) وإهمالها، فلكل حكم علة، فعلّة إعمالها حملها على (ليس)؛ إذ تدخل على المبتدأ والخبر دخول (ليس) عليهما ونافية للحال نفيها إياها، فأجريت مجراها، وهي تسمى (**ما الحجازية**)، أما علة إهمالها فقياسها على (هل) في أنها حرف مشترك يدخل على الجملتين، وتسمى (**ما التميمية**)، وهي أقوى قياسا عند سيبويه؛ لأن (**حق الحرف المشترك الإهمال**).

والتعارض بين بعض العلل التعليمية المؤدية إلى كلام العرب (العلل الأوَل) ظاهر بيّن؛ فهي قائمة على التقابل، فمثلا: علة التشبيه تقابلها علة الفرق، وعلة النظير تقابلها علة النقيض، وعلة الوجوب تقابل علة الجواز، وعلة الاستثقال تقابلها علة التخفيف، وعلة التعويض تقابلها علة الاختصار، والتوكيد في مقابل الاستغناء[4].

---

[1] للمزيد انظر: د.محمد السبيهين: اعتراض النحويين للدليل العقلي 138 وما بعدها

[2] انظر: الخصائص 144/1 والسيوطي: الاقتراح 255

[3] انظر: سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو 103

[4] انظر: الاقتراح 248 ومما يدل على ضعف العلل أن النحاة عللوا عدم استعمال (وذر، ودع) بأن العرب استغنوا عنهما بـ(ترك). وأنا أقول: لمَ لم يحدث هذا في المضارع والأمر منهما؟!

التعارض السابع

الطارئ يزيل حكم الثابت

العارض لا يُعتَدّ بـه

القاعدة الأولى هي عنوان باب عند السيوطي في أشباهه، وقد نسبها لابن جني، وبالعودة إلى الخصائص وجدنا فيه بابين أحدهما بعنوان (**الحكم للطارئ**) ، والآخر بعنوان (**نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئ عليها**)، وقد ذكر ابن جني في كل منهما أمثلة، أوردها السيوطي في كتابه، منها أن لام التعريف . والإضافة كذلك . إذا دخلت على المنون حذف تنوينه، وعلامة الجمع بالألف والتاء إذا دخلت على ما فيه تاء حذفت لأجلها نحو (تمرة وتمرات)، والاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجب استحال خبرا، وذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل، فأنت مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهما، وإنما كان كذلك؛ لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، والإيجاب إذا لحقته همزة التقرير صار نفيا، وذلك كقوله تعالى: "أأنت قلت للناس"، أي ما قلت لهم، وإذا لحقه لفظ النفي عاد إيجابا، كقوله تعالى: "ألست بربكم" أي أنا كذلك[1].

وفي مبحث (**اجتماع ضدين**) يقول السيوطي: "التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند أهل الكلام، فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطارئ ويزول الأول، كـ(لام التعريف) إذا دخلت على (المنون) يحذف لها تنوينه"[2].

لكن هذه القاعدة تعارضها قاعدة "**العارض لا يعتد به** "، ذكرها السيوطي، وعقّب عليها بقوله: إن "النحويين يعقدون أبدا قوانينهم على الأصول لا على العوارض"، ونقل عن عبدالقاهر: "العرب لا تنتقض أصولها للبس يعرض"[3].

---

[1] ابن جني: الخصائص 62/3، 269 والسيوطي: الأشباه والنظائر 276/1 والاقتراح 320

[2] انظر: السيوطي: الاقتراح 320 وكلام السيوطي نقله من ابن جني. انظر: الخصائص 62/3

[3] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 306/1، 309

ومن أمثلة هذه القاعدة أن (أفعل) الوصف إذا طرأت عليه الاسمية فهو باق على منع صرفه، ولا يعتد بالعارض مثل (أدهم)، و(أفعل) الاسم إذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على الصرف، ولا يعتد بعارض الوصفية، مثل (أربع) في قولك: "مررت بنساء أربع".

ومنها أن الفعل المعتل اللام إذا لحقته تاء التأنيث حذفت اللام لالتقاء الساكنين، نحو (رمَى : رمتْ)، فإن لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو: (رمتِ المرأة)، ولا يُردّ الساكن المحذوف؛ لأن الحركة عارضة، وتقول: (المرأتان رمتا)، فلا تردّ الساكن وإن انفتحت التاء؛ لأنها حركة عارضة.

وذكر ابن يعيش منها حذف الواو من الفعلين (يضع ويدع)؛ لأن الأصل (يوضع ويودع)، و(فعل) من هذا يأتي مضارعه على (يفعل) بالكسر، وإنما فتح في (يضع ويدع) لمكان حرف الحلق، فالفتحة إذن عارضة، والعارض لا اعتداد به؛ لأنه كالمعدوم، فحذفت الواو فيهما؛ لأن الكسرة في حكم المنطوق به[1].

ومنها أن الضمير في (ربّ رجل وأخيه) اعتبره النحاة نكرة؛ لأن العرب أجرته مجراها، فهو في معنى (رب رجل ورب أخي رجل)، وأبقاه سيبويه على معرفته؛ لأن الأصل في الضمير التعريف، فسيبويه أجراه على أصله، ولم يلتفت إلى ما طرأ عليه من جهة معنى الكلام؛ لأنه أمر طارئ[2].

ويبدو من خلال الأمثلة التي ساقها النحاة أن أمثلة كل قاعدة لا تصلح للقاعدة الأخرى؛ ومن ثم فالتعارض شكلي، وقد جاء نتيجة استقرائهم للأمثلة المختلفة؛ فهم وضعوا القاعدة لبعض كلام العرب، ولا تصلح لبعضه الآخر، ومع ذلك فهذا التعارض ينقص من عمل النحاة في التقعيد؛ لأن **حق القاعدة الاطراد** ، فينبغي أن يندرج تحتها ما لا حصر له من الأمثلة، وما يخرج عنها يعد شاذا يحفظ.

---

[1] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 309/1

[2] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 310/1

التعارض الثامن

التأثير للعامل المتقدم

التأثير للعامل الأقرب

من القواعد الأصولية عندهم "**إذا اجتمع طالبان روعي الأول**"، وقد اعتمد النحاة فيها على أن العرب راعت المتقدم في كلامهم، كقولهم: عندي ثلاثة ذكور من البط، وعندي ثلاث من البط ذكور، فأتوا بالتاء مع (ثلاثة) لما تقدم لفظ (ذكور)، وحذفوها لما تقدم لفظ (البط)، كما راعت المتقدم من القسم والشرط حال اجتماعهما، فجعلت الجواب للأول منهما إذا لم يتقدمهما ذو خبر [1]، نحو: (والله إن جاء زيد لأكرمنّه)، و(إن جاء زيد والله أكرمْه)، وقد أخذ الكوفيون بهذه القاعدة في التنازع؛ حيث قالوا: إذا تنازع عاملان فالإعمال للأول؛ لأن (**التأثير للعامل المتقدم أولى**)، فيقولون: "جاء وانطلقا أخواك"، لكن البصريين انتقضوا هذه القاعدة بقاعدة " **إذا تنازع عاملان على معمول فالإعمال للثاني**" ؛ لأن (**التأثير للأقرب أولى**)، كما في الصفة والضمير، فالصفة تعود إلى أقرب موصوف، والضمير يعود إلى أقرب مذكور، أو على حد تعبير المبرد: "العرب تختار إعمال الثاني؛ لأنه أقرب" ورأي الكوفيين تعضده قواعد أصولية أخرى، مثل: "**الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل** "، و"**لا يجوز الإضمار قبل الذكر** "، وهذا التعارض بين البصريين والكوفيين يعد قادحا من قوادح العلل النحوية[2].

---

[1] أي إن تقدمهما مبتدأ أو نحوه كان الجواب للشرط، تقول: (زيد والله إن يأتني أعطه...)

[2] انظر: المبرد: المقتضب 112/3، 77/4 والأنباري: الإعراب في جدل الإعراب 62 والإنصاف م 13 / 83 : 96 والعكبري: التبيين عن مذاهب النحويين 256 والسيوطي: الأشباه والنظائر 56/1

التعارض التاسع

الحمل على اللفظ مقدَّم على الحمل على المعنى

الحمل على المعنى كثير في لغة العرب

يرى النحاة أنه إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بُدئ بالحمل على اللفظ؛ لأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، أما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، بالإضافة إلى أن اللفظ متقدم على المعنى؛ لأن أولَ ما تسمع اللفظُ، فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، ولو عُكِس لحصل تراجع؛ لأنك أوضحت المراد أولا، ثم رجعت إلى غير المراد؛ لأن المعول على المعنى، فحصل الإبهام بعد التبيين[1]، وصاغ النحاة قاعدة أصولية تقول: "**الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه**"، وقالوا: "**الأصل في الكلام أن يكون على لفظه**"[2]، ولذا علّق ابن جني على قول الفرزدق:

كلاهما حين جَدَّ الجرْيُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

بأن "قوله: (كلاهما قد أقلعا) ضعيفٌ ؛ لأنه حمْل على المعنى، وقوله: (وكلا أنفيهما رابي) قويٌّ ؛ لأنه حمْل على اللفظ"[3].

لكن هذه القاعدة تعارضها قاعدة (**الحمل على المعنى كثير في كلامهم**)، و(**الحمل على المعنى واسع في اللغة**)، وقد صف النحاة (**الحمل على المعنى**) بأنه غور من العربية بعيد ومذهب نازح فصيح، ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما [4]، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، مع إمكانية الحمل على اللفظ، ومنه قوله تعالى: "فلما رأى

---

[1] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 227/1

[2] انظر: ابن السراج: الأصول 66/1 والأنباري: الإنصاف م 28 ص 243

[3] انظر: الخصائص 314/3 ولفظ (كلا) مفرد تأويله: كل واحد. (المبرد: المقتضب 241/3)

[4] انظر: ابن جني: الخصائص 411/2 والأنباري: الإنصاف م 111 ص 763

الشمس بازغة قال هذا ربي" أي هذا الشخص، وقوله تعالى: "فمن جاءه موعظة من ربه" أي الوعظ، فكلاهما واحد، وقوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين" أراد بالرحمة المطر، وقوله: "تلتقطه بعض السيارة" لما كانت بعض السيارة سيارة في المعنى، وقوله تعالى: "ومن الشياطين من يغوصون له" فحمل على المعنى، وقوله تعالى: "ومن أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم" فأفرد على لفظ (مَن) ثم جمع بعد ذلك، ومنه قول أعرابي لأبي عمرو: "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها" فقال له أبوعمرو: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة" [1]، وقد علق ابن جني على مقالة الأعرابي هذه قائلا: "فهذا الأعرابي الجِلْف علّل هذا الموضع بهذه العلة، واحتجّ لتأنيث المذكر بما ذكره"[2].

وجمهور النحويين يرون مراعاة المعنى في (أل) الموصولة؛ لخفاء موصوليتها، ولا خلاف بينهم على أن مراعاة المعنى أولى إذا حصل بمراعاة اللفظ لبس أو قبح، فاللبس نحو قولك: "أعط من سألك"؛ والسائل مؤنث، والصواب أن تقول: "أعط من سألتْك"، والقبح كقولك: "جاء من هو حمراء"؛ لأن الخبر مؤنث، وإنما الصواب أن تقول: "جاء من هي حمراء"[3].

لكن الاستقراء يدل على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارده دليل على قوته، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثيره؛ ومن ثم يختار الحمل على اللفظ عند إمكان الحمل على المعنى في نحو قولك: "ما أظن أحدا يقول ذلك إلا زيدا"، فالنصب أجود من الرفع؛ لأن (زيدا) على النصب بدل من (أحد)، وعلى الرفع يكون بدلا من الضمير المستتر في (يقول)؛ ولذا قيل: إن الحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع الأثر مع وجود العين[4].

---

[1] انظر: الأنباري: الإنصاف م 111 ص 763

[2] انظر: ابن جني: الخصائص 249/1 والسيوطي: الاقتراح 280

[3] انظر: د.غريب نافع: القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي 65

[4] انظر: د.غريب نافع: القواعد الكية والأصول العامة 71

التعارض العاشر

زيادة المبنى لزيادة المعنى

زيادة المبنى لنقص المعنى

عقد ابن جني للقاعدة الأولى بابا بعنوان: (**قوة اللفظ لقوة المعنى**)، واصفا إياه بأنه فصل من العربية حسن، وساق له أمثلة كثيرة، منها قولهم: خشن واخشوشن، فمعنى (خشن) دون معنى (اخشوشن) لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، وقولهم: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب، ومنه قوله تعالى (أخذ عزيز مقتدر)، فـ(مقتدر) أوثق من (قادر)؛ حيث كان الوضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ [1]، لكن هذه القاعدة انتقضت بـ(التصغير)، فإنه زادت فيه الحروف وقل المعنى[2]، فالمعنى في (رجيل) أضعف منه في (رجل)، ولذلك عُرّف التصغير بأنه "عبارة عن تغيير الاسم ليدل على صغر المسمى وقلة أجزائه؛ إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه، والصغير بعكس ذلك"[3].

ويرى بعض الباحثين أن قاعدة (**زيادة المعنى لزيادة المبنى**) تطرد في اللفظين المتوافقين في الاشتقاق المتحدين في المعنى، كـ(اسم الفاعل والصفة المشبهة)، نحو: قادر ومقتدر، وباعث ومبتعث[4]، فالمعنى واحد لكن الصفة المشبهة أبلغ من الفاعل، وتصلح القاعدة في لفظي (البيان والتبيان)، فالثانية أبلغ من الأولى.

والباحث يرى أن هذه القاعدة لم تقف عند اللفظين المتوافقين في الاشتقاق فحسب، بل تشمل زيادة بعض حروف المعاني في التراكيب النحوية، ودلالتها توكيد

---

[1] انظر: ابن جني: الخصائص 264/3 والسيوطي: الأشباه والنظائر 170/1

[2] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 172/1

[3] انظر: السهيلي: نتائج الفكر 16

[4] انظر: غريب نافع: القواعد العامة والأصول الكلية 83

المعنى الذي يحمله التركيب، ومن ذلك زيادة (ما) في قوله تعالى: "فبما رحمة من الله لنت لهم"، وقوله تعالى: "عما قليل ليصبحن نادمين"، وزيادة الباء في قوله تعالى: "وما ربك بظلام للعبيد" وزيادة (من) في قوله تعالى: "هل من خالق غير الله يرزقكم".

تعليق ختامي

كان الحديث عن التعارض بين " زيادة المبنى لزيادة المعنى ، وزيادة المبنى لنقص المعنى" هو آخر ما سُطِر من مظاهر التعارض في هذا البحث، وقد اقتصر الباحث على مجموعة من القواعد المتعارضة، وهي كافية للقول بأن ثمة تعارضا بين بعض القواعد النحوية، وربما يؤكد هذا القولَ اقتناعُ السيوطي به؛ إذ عقد بابا في أشباهه بعنوان "الشروط المضادة في الأبواب النحوية"، فضلا عن باب آخر في اقتراحه بعنوان "التعارض والتراجح"[1].

لكن من المؤكد عندنا أن هذا التعارض لا يعدّ جميعه تناقضا في التقعيد، وإنما جاء لأسباب متعددة، فبعضه جاء نتيجة التنوع اللهجي لكلام العرب؛ لأن النحاة أرادوا أن تشمل قواعدهم غالب كلام العرب؛ فتجاوز عدد اللهجات العربية التي اعتمدوا عليها في التقعيد النحوي مائة وخمسين لهجة[2]، وقد كان النحاة شديدي الحرص على تسجيل الأنماط النحوية المتنوعة لتلك اللهجات والتعليل لها، ونسوا أن ثمة فرقا بين اللغة المشتركة واللهجات الدارجة على ألسنة القبائل؛ إيمانا منهم بأن لهجات العرب على اختلافها كلها حجة، لكن من الصعب وضع قواعد مطردة تجمع بينها؛ ومن هنا اضطروا إلى وضع مزيد من القواعد؛ فنتج عن ذلك تعارض جملة منها[3].

---

[1] انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 263/1 والاقتراح 339

[2] انظر: د.علاء الحمزاوي: دور اللهجة في التقعيد النحوي 93 وما بعدها ، وهذا ما يجعلنا ندفع القول بأن النحاة اقتصروا في التقعيد النحوي على القبائل الست التي حددها اللغويون.

[3] ذكر الشاطبي أنه إذا تكافأ السماعان في الكثرة بحيث يصح القياس على كل واحد منهما وإن كانا متعارضين في الظاهر ؛ لأن ذلك راجع إلى جواز الوجهين كلغة الحجازيين و لغة بني تميم في إعمال (ما) وإهمالها، فليس في الحقيقة بتعارض، ولاسيما إن كانا في لغتين مفترقتين، فإن اللغات المفترقة ألسنة متباينة، وقياسات مستقلة، فلا تعارض فيها البتة، وإن قلَّت إحداهما بالإضافة إلى الأخرى. انظر: المقاصد الشافية 181/4

ورغم حرص النحاة الشديد على تسجيل مظاهر كلام العرب كله في قواعدهم، وبذلهم في تحقيق هدفهم جهدا مشكورا، فإن ذلك لم يمنع شخصا ما أن يقلّل من هذا الجهد، بل ويشكّك في منفعة النحو نفسه، فقد روي "أن أبا علي محمد بن سليمان قال: قلت لعيسى بن عمر: أخبرني عن هذا الذي وضعته في كتابك، يدخل فيه كلام العرب كله؟ قال: لا ، فقال الرجل: فمن تكلم بخلافك واحتذى ما كانت العرب تتكلّم به، أتراه مخطئا؟ قال: لا ، قال الرجل: فما ينفع كتابك!"[1]

ومفاد هذا الحوار أن "**النحو**" الذي وُضَع من أجل أن يلحق الأعاجم بالعرب في الفصاحة لا يمثّل كل كلام العرب، فما أهملوه لا يقل أهمية عما اعتمدوه، ومما يؤكد ذلك حوار آخر دار بين رجل وأبي عمرو بن العلاء؛ حيث سأله الرجل: أخبرني عما وضعت مما سميته العربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال الرجل: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات[2].

وجملة من مظاهر التعارض جاءت نتيجة اعتماد النحويين على الاستقراء الناقص؛ مما دفعهم إلى وضع قواعد أصولية تُدخِل ما لم يسمعوه فيما سمعوه، كقولهم: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"؛ من أجل أن يتسم نحوهم بالشمولية، فلما جاءوا للتطبيق وجدوا بعض كلام العرب يخرج عن القاعدة، و(**حقٌّ القاعدة الاطراد**)، فاضطروا أن يصوغوا قواعد أخرى لذلك الخارج، فنتج عنه تعارض في التقعيد، كقولهم: "**حق الحرف المشترك الإهمال**"، ثم وجدوا حروفا مشتركة عاملة، فأرسوا لها قواعد أخرى، مثل " **حمل النظير على النظير** "، وهي أيضا قواعد غير مطردة، ويؤكد هذا قولُ بعضهم: "إن العرب يشترطون في باب شيئا، ويشترطون في باب آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط".

---

[1] السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص 50 والقفطي: إنباه الرواه على أنباه النحاة 375/2

[2] انظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين 39

ومن أسباب وجود التعارض بين بعض القواعد تناسِي النحاة أنهم يقعدون للغة امتد زمن الاحتجاج بها قرابة أربعمائة سنة في مناطق وسط الجزيرة ومائتي سنة في مناطق الحضر، وطبيعيٌّ أن تتطور اللغة في البنى والتراكيب والدلالات، تبعا للتطور الاجتماعي والحضاري؛ لأنها ظاهرة اجتماعية حضارية، فالقواعد التي تصاغ من لغة الشعر الجاهلي يصعب اطرادها تركيبا ودلالة في كلام العرب في القرون الثلاثة التالية للقرن الأول.

إضافة إلى ما سبق نجد الخلاف بين المدارس النحوية قد أدى إلى إيجاد تعارض في التقعيد، فمثلا يرى البصريون أن الإعراب أصل في الاسم، والفعل المضارع فرع عليه، في حين يرى الكوفيون أن الإعراب أصل في المضارع؛ لأن العلة واحدة، وهي تعدد المعاني، وهو أيضا رأي ابن مضاء [1]، بل يقال: إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه؛ حتى أفسد النحو"[2].

بل إن الخلاف بين العلماء أدى إلى إيجاد هذا التعارض، فمثلا في بابي الفعلين (كان وخال) وأخواتهما اختار سيبويه انفصال الضمير (كان إياه)؛ لأنه في البابين خبر، و**حق الخبر الانفصال** ، واختار ابن مالك اتصال الضمير (كنته وخلته)؛ لأن **الاتصال هو الأصل**[3]، فكل منهما قاس على أصل لديه، فظهر التعارض.

لكن يحمد للنحاة أن الأمثلة التي ساقوها تحت كل قاعدة لم يسوقوها في القاعدة المتعارضة، وهذا يعني أن معظم التعارض كان في الإطار النظري للنحو العربي، وربما يدفع هذا إلى القول بأن التعارض في التقعيد يغلب عليه أنه تعارض شكلي، اضطر إليه النحاة.

---

[1] انظر: العكبري: التبيين 153 والرد على النحاة 39 ، 135

[2] انظر: سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو 71

[3] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 176/1 وانظر: المبرد: المقتضب 98/3

بقي أمر تجدر الإشارة إليه، وهو أن القياس بمفهومه النظري لم يتحقق بشكل ملحوظ في التطبيق؛ لأن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، فالمفترض في المقيس أنه غير مسموع، لكن كثيرا من أمثلته التي ساقها النحاة مستعمل على ألسنة العرب الأوائل بشكل مطرد، وكأن الهدف منه استنباط العلاقة بين الأصل والفرع، والحكم موجود فيهما سلفا؛ ومن ثم نسأل: ما قيمة القياس في زمن التقعيد النحوي؟ هل صنع النحاة ذلك أسوة بالفقهاء؟ لكن القياس في الفقه آتى ثماره، فهو محقق الأركان في التطبيق؛ لأن الفروع التي قاسها الفقهاء على الأصول ليس فيها نصوص من الكتاب أو السنة، بل من شروط الفرع في الفقه ألا يكون منصوصا عليه[1]؛ إذ لا اجتهاد مع النص (قطعي الدلالة)، فالقياس في الفقه ينطلق من إيجاد حكم معدوم لفرع قياسا على حكم الأصل المعلوم، أما في النحو فالأمر مختلف؛ إذ ليس القياس بالضرورة إيجاد حكم معدوم، بل قد يكون الحكم معلوما في الفرع والأصل جميعا، لكن النحوي يعمل على الربط بين أركان القياس فحسب، ويكتشف علل كلام العرب؛ ولذلك يمكن تقسيم القياس النحوي إلى: قياس تطرد فيه القواعد فيما سُمع عن العرب وما لم يُسمَع، وقياس الهدف منه استنباط العلاقة بين الأصل والفرع، والحكم موجود فيهما سلفا، كقياس (نائب الفاعل) على (الفاعل) في الرفع لعلة الإسناد، ففي هذا النوع لا نجد حكما جديدا للفرع [2]، ولعل ذلك سبب من الأسباب التي اتكأ عليها ابن مضاء في دعوته إلى إلغاء القياس النحوي.

---

[1] انظر: د.محمد الحباس: النحو العربي والعلوم الإسلامية 308

[2] انظر: المرجع السابق 308 و 371 وما بعدهما

مراجع البحث

. د.أحمد عبدالعظيم: القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية. ط.أولى القاهرة 1990

. الأخفش: معاني القرآن ت : إبراهيم شمس الدين. ط.أولى بيروت 2002

. الألوسي : روح المعاني. ت: محمد الأمد وعمر السلامي. ط.أولى دار إحياء التراث العربي. بيروت 1999

. الأنباري: أسرار العربية. ت: البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

ـ : الإعراب في جدل الإعراب. سعيد الأفغاني. ط ثانية بيروت 1971

ـ : الإنصاف في مسائل الخلاف. ط.دار إحياء التراث العربي القاهرة.

ـ : لمع الأدلة. ت: سعيد الأفغاني. ط ثانية بيروت 1971

. د.تمام حسان: الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. ط.الهيئة العامة للكتاب القاهرة 1982

. ابن جني: الخصائص. ت: محمد علي النجار. ط.دار الكتاب العربي بيروت

. د.حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي. ط.أولى دار الشروق الأردن 2001

. د.رابح بومعزة: التحويل في النحو العربي. ط.أولى عالم الكتب الحديث إربد الأردن 2008

. الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين. ت: محمد أبوالفضل إبراهيم. ط.ثانية دار المعارف مصر 1973

. ابن السراج: الأصول في النحو. ت: عبد الحسين الفتلى ط ثالثة بيروت 1988

. سعيد الأفغاني: في أصول النحو. ط.المكتب الإسلامي بيروت 1987

ـ من تاريخ النحو. ط.ثانية دار الفكر 1978

. السيوطي: الأشباه والنظائر. ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 1984

ـ الاقتراح في علم أصول النحو وجدله. ت: محمود فجال ط.أولى

. السهيلي: نتائج الفكر في النحو. ت: د.محمد إبراهيم البنا. ط.ثانية القاهرة.

. السيرافي: أخبار النحويين البصريين. ت: محمد إبراهيم البنا. ط.أولى دار الاعتصام القاهرة 1985
. الشاطبي (أبو إسحاق): المقاصد الشافية. طبعة إلكترونية
. الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني. ط.أولى بيروت 1997
. ابن الطيب اللغوي: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح. ت: محمود فجال. ط.أولى دار البحوث للدراسات الإسلامية دبي 2000
. القفطي: إنباه الرواه على أنباه النحاة. ت:محمد أبوالفضل إبراهيم، ط.أولى 1986 دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت.
. ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك. ط. (20) دار التراث القاهرة 1980
. العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. ت: د.عبدالرحمن العثيمين. ط.أولى الرياض 2000
ـ : اللباب في علل البناء والإعراب. ط.أولى دار الفكر دمشق 1995
. د.علاء الحمزاوي: دور اللهجة في التقعيد النحوي. ط. دار حراء المنيا 2003
. د.غريب نافع: القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي. ط.القاهرة 1975
. الغزالي (أبوحامد): المستصفى في علم أصول الفقه. ط.أولى بيروت 1993
. الفارسي (أبوعلي): التكملة. ت: كاظم المرجان. ط.ثانية بيروت 1999
. الفارقي (أبو نصر الحسن): الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. ت: سعيد الأفغاني. ط.ثالثة مؤسسة الرسالة بيروت 1980
. د.فتحي عبدالفتاح: النزعة المنطقية في النحو العربي. ط.أولى الكويت 1982
. الفراء: معاني القرآن. ت: إبراهيم شمس الدين. ط.أولى 2002 بيروت
. ابن مالك: تسهيل الفوائد. ت:محمد بركات ط.دار الكتاب العربي 1388هـ
. المبرد (أبو العباس): المقتضب. ت: محمد عبدالخالق عضيمة ط.ثانية 1979
. د.محمد الحباس: النحو العربي والعلوم الإسلامية دراسة في المنهج. ط.أولى دار الكتاب الحديث الأردن 2009
. د.محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي. ط.جامعة تشرين اللازقية 1979

. د.محمد عبدالرحمن السبيهين: اعتراض النحويين للدليل العقلي. ط.أولى جامعة الإمام بالرياض السعودية 2005
. د.محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. ط.عالم الكتب القاهرة 1982
. د.محمود فجال: الإصباح في شرح الاقتراح. ط.أولى 1989 دمشق
. ابن مضاء: الرد على النحاة. ت: شوقي ضيف. ط.ثالثة دار المعارف القاهرة.
. النحاس: إعراب القرآن. ت: زهير غازي. ط.ثالثة بيروت 1988
. ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. المكتبة العصرية بيروت 2002
. ابن يعيش: شرح المفصل. ط عالم الكتب بيروت . بدون تاريخ

فهرس الموضوعات

مقدمة 1
نماذج من قواعد التبويب المتعارضة..... 4
التعارض الأول..... 5
حمل الفرع على الأصل..... 5
حمل الأصل على الفرع..... 5
التعارض الثاني 11
حمل الكلام على نظيره..... 11
حمل الكلام على نقيضه 11
التعارض الثالث 13
الكثرة مناط القياس 13
جواز القياس على القليل ورفضه على الكثير..... 13
التعارض الرابع..... 18
تعارض السماع والقياس 18
التعارض الخامس 23
استصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة..... 23
استصحاب الأصل من أضعف الأدلة..... 23
التعارض السادس 27
تعارض العلل..... 27
التعارض السابع..... 29
الطارئ يزيل حكم الثابت 29
العارض لا يُعتَدّ به..... 29
التعارض الثامن..... 31
التأثير للعامل المتقدم 31

التأثير للعامل الأقرب.....**31**
التعارض التاسع.....**32**
الحمل على اللفظ مقدَّم على الحمل على المعنى.....**32**
الحمل على المعنى كثير في لغة العرب **32**
التعارض العاشر.....**34**
زيادة المبنى لزيادة المعنى **34**
زيادة المبنى لنقص المعنى.....**34**
تعليق ختامي **36**
مراجع البحث **40**
فهرس الموضوعات.....**43**